التحول الديمقراطي في الجزائر: الواقع ورهانات المستقبل في ظل الأطر القانونية والدستورية " دستور 1989"

Democratic transformation in Algeria :reality and future bets under legal and constitutional frameworks of the 1989 constitution

خديجة بن طلاع [1] ،

1- باحثة دكتوراه سياسات عامة ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بن عكنون، bentellaakhadija@gmail.com

تاريخ الإرسال:02/ 12/ 2019 تاريخ القبول: 2020/04/03 تاريخ النشر: 09 /11 /2020

ملخص:

تسعى هذه الدراسة لتطرق لعملية التحول الديمقراطي بالجزائر في مضامينها المفاهيمية مع محاولة التعريج لمختلف التحديات التي واجهت تفعيلها على أرض الواقع، باعتبار أن الجزائر شهدت أحداث تاريخية كبيرة ولعل أبرز مايهمنا في هذه الدراسة هي أحداث أكتوبر 1988 التي تعتبر الانطلاقة الرسمية للبدأ بتجسيد معالم ومبادئ النظام الديمقراطي

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على عملية التحول الديمقراطي بالجزائر مع توضيح مختلف التحديات التي واجهت تطبيقه مع التطرق لجملة الرهانات المتوقعة وذلك كله في ظل دستور 1989 وماجاء به من نصوص قانونية تدعم الممارسة السياسية الدستورية في ظل نظام يتجه لتفيعل مبادئ الحكم الديمقراطي ليتم التوصل في الاخير لوضع جملة من التنبأت بشأن مستقبل التحول الديمقراطي بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، النظام السياسي، التحديات، الرهانات، دستور1989

Abstract

the aim of this study is clarifying the democratic transformarion's process in Algeria and its conceptual content, and trying to identify the different challenges that prevent its execution.as Algeria has witnessed big historical events specially October 1988'event which is considered as the official start of the incarnation of the democratic sistem' features and principles.

So, this study aims to highlighting the fact of democratic transformarion in Algeria and the different challenges that faced the actual application of this process under the 1989 constitution and its legal texts supporting the constitutional political practice under a regime that aims at giving effect to the principles of democratic policy, to be finally reached to a set of pros regarding the future of democratic change in Algeria

Key words : Democratic transformation, political system, challenges, 1989 Constitution.

1-المؤلف المرسل : خديجة بن طلاع ، **الإيميل** :bentellaakhadija@gmail.com

مقدمة :

لقد سعت العديد من دول العالم على مر العصور للإقتداء بالنظام العالمي الجديد القائم على الديمقراطية، من خلال تطبيق المبادئ الأساسية التي تميز النظام الديمقراطي والتي تفتح المجال أمام مختلف أطياف المجتمع للمشاركة في صناعة القرار، والجزائر على غرار باقي دول العالم كانت لها تجربة هي الأخرى في محاولتها للانتقال إلى النظام الديمقراطي وقد شهدت محطات

سياسية بارزة، يعتبرمن خلالها دستور 1989 بمثابة نقطة تحول ساهم في تدعيم عملية التحول التي جاءت في ظروف صعبة وأوضاع اقتصادية وأمنية مزرية تداخلت فيها العديد من المتغيرات والعوامل الداخلية مع العوامل الخارجية كانت نتائجها قد توضحت على المستويين السياسي والاقتصادي، إلا أن ذلك التحول واجهته عدة تحديات وقفت عائق أمام تجسيده الفعلي على أرض الواقع، من هذا المنطلق سيتم معالجة الموضوع من خلال طرح الإشكال التالي:

الإشكالية الرئيسية:

مامدى فعالية عملية التحول الديمقراطي بالجزائر في ظل التحديات والرهانات التي واجهته ؟

وعليه سيتم معالجة ودراسة هذه الإشكالية من خلال التطرق للمحاور التالية :

المحور الأول: الاطار المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي

المحور الثاني: دستور 1989 كنقطة تحول نحو النظام الديمقراطي بالجزائر.

المحور الثالث: التحديات والرهانات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

1. الاطار المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي

1.1. أولا: مفهوم التحول الديمقراطي

يعتبر**صامويل هنتغتون** من أبرزالمفكرين الذين تناولوا مصطلح التحول الديمقراطي في العديد من كتاباته التي عرفت بالموجة الثالثة.

التحول الديمقراطي لغة : ويعني التغيير أو النقل[1]

وتقابله بالفرنسية كلمة Transition تعني المرور والانتقال من حالة معينة أو مرحلة إلى مكان أو مرحلة أخرى[2]

التحول الديمقراطي اصطلاحا:

لقد عرفه المفكر **صامويل هنتغتون** بأنه:" **عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح"**[3]، استنادا إلى هذا التعريف يظهر بأن التحول الديمقراطي عملية ديناميكية تستدعي تدخل شرائح مختلفة من الهيئات الحكومية بغية التخلي عن النظام المستبد ورغبة في الوصول إلى تبني نظام ديمقراطي جديد متفتح قائم على المبادئ الديمقراطية.

أما المفكر العربي المغربي محمد عابد الجابري فيرى: بأنه الانتقال إلى الديمقراطية في ظل وجود دولة قانون تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ويقوم كيانها على وجود مؤسسات سياسية تضمن احترام حريات الأفراد من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بينهم.[4]

أما **فليب شومبيتر**اعتبرالتحول الديمقراطي بأنه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سوء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر[5]

وعليه تعتبر عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة نسبيا تكون غايتها تغيير النظام وتحوله من الحكم السلطوي الديكتاتوري إلى الحكم الديمقراطي القائم على احترام الحريات الأساسية وعلى المشاركة السياسية الفعالة التي تضمن التمثيل الشعبي الطوعي

2.1. مراحل عملية التحول الديمقراطي

فقد ورد على لسان العديد من المفكرين مراحل مختلفة لعملية التحول الديمقراطي كل صنفها حسب توجهه ومنطقيه فقد صنف كل من فيليب شومبيتر

Schmaiter Philipe وجليرمو أودونيل **Jelermo O'donnel** مراحل التحول الديمقراطي إلى مرحلتين بارزتين هما:

1- مرحلة التحول إلى الليبرالية السياسية
2- مرحلة التحول إلى الديمقراطية

أما دانكورت روستو **Dankort Rostow** فقد قسمها إلى أربعة مراحل أساسية هي:

1-مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية.
2-مرحلة ظهور صراع بين الكيان السياسي والاجتماعي يؤدي لانتصار جهة على جهة أخر يكون معيق لعملية الديمقراطية
3-مرحلة اتخاذ القرار السياسي العقلاني من جراء الصراع بين الطبقات السياسية ومن خلال إيجاد حلول وسطى ترضي الطرفين
4- التحول إلى الديمقراطية يظل معيار نسبي لتجسيده على أرض الواقع بسبب اختلاف خصوصيات الأنظمة السياسية.[6]

هذ المراحل التي تم وضعها من قبل المفكرين والتي جاءت معظمها لتفسير كيف تتم عملية الانتقال من النظم التسلطية إلى النظم الديمقراطية تختلف باختلف أسبابها الداخلية والخارجية ، إلا أن ما يتفق عليه جميع المفكرين وإن لم يكن بشكل ظاهر للعيان بأن عملية التحول الديمقراطي تترجمها ثلاثة مراحل مترابطة فيما بينها كما يلي:

المرحلة الابتدائية: بزوال الأنظمة التسلطية والقضاء على مخلفاتها ككل لتسليم الحكم لنظم أخرى.

المرحلة الثانية: التي تعتبرمرحلة مهمة يتم من خلالها الانتقال من الوضع السابق إلى الوضع الجديد من خلال محاولة إرساء أسس الديمقراطية الحديثة بما تحتويه من احترام للحريات وضمان حقوق الانسان، الفصل بين السلطات...إلخ.

المرحلة النهائية: المتمثلة في مرحلة الرسوخ الديمقراطي أين يتم تفعيل القبول بقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية و يحدث الاقتناع التام بضرورة قبول التحول من قبل السلطة والمعارضة باعتبار أنه البديل الأنسب للحكم

ويمكن تلخيص مراحل عملية التحول الديمقراطي كما هو موضح في **الشكل التالي:**

الشكل (01): مراحل عملية التحول الديمقراطي

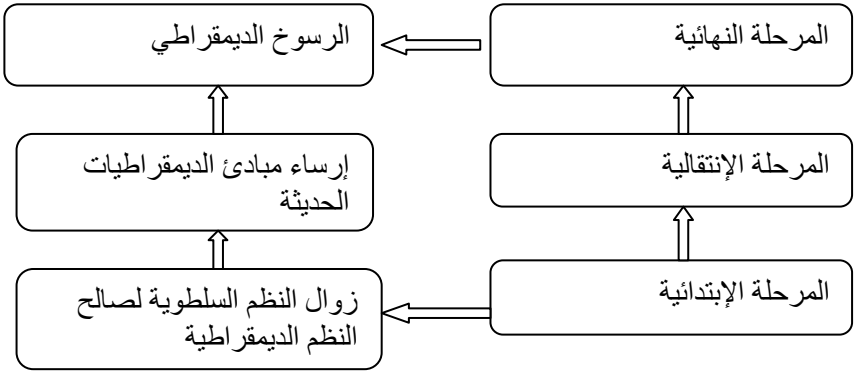

المصدر: كريبش نبيل، 2009، ص231.

استنادا إلى الشكل الموضح أعلاه يظهر جليا أن عملية التحول الديمقراطي تمر بمراحل ثلاث أساسية وفي هذا الإطار يرى عالم السياسية صامويل هنتغتون بأن العالم مر بثلاث موجات لديمقراطية تمثلت في:

الموجة الأولى: شملت 20 دولة معظمها في أوروبا والأمريكيتين

الموجة الثانية: شملت 30 دولة منها مصر ولبنان على الصعيد العربي قبل الارتداد عنها في أوائل الستينات من القرن الماضي

الموجة الثالثة: التي بدأت عام 1974وتزامنت مع سقوط الحكم العسكري في البرتغال، وقد مكنت من إحداث تحول في 60 دولة بالتالي ارتفع عدد الدول التي اتجهت نحو تفعيل المسارالديمقراطي في أنظمتها السياسية ككل، وقد توسعت تلك

الموجة ثم وصلت لبعض الدول العربية التي أخذت هي الأخرى نصيب من هذا التحول مثلما حدث مع كل من مصر، الجزائر، الأردن، الكويت، لبنان...إلخ[7]

رغم أن عملية التحول الديمقراطي في النظم العربية لم ترقى لمثل ماحدث في الدول الغربية بسبب غياب الثقافة الديمقراطية في المجتمعات العربية واختلاف خصوصية الأنظمة السياسية الغربية التي تختلف عن الأنظمة العربية، وما يمكن قوله ان كل من تونس ومصر قد عرفت قفزة نوعية إلى حد ما في الانتقال من أنظامتها التسلطية إلى أنظمة أكثر استقرار ويبقى العامل المشترك بين مختلف الدول العربية التي عرفت ثورات وحركات شعبية احتجاجية هي محاولة الانتقال إلى الديمقراطية عن طريق الإرادة الشعبية في مختلف أشكالها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.[8]

أما الحديث عن الجزائر ومسار عملية التحول الديمقراطي بها يرجع إلى فترة بارزة تعتبر بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس والمتمثلة في أحداث أكتوبر 1988 التي جاءت في ظروف متسارعة.

2. دستور 1989 كنقطة تحول لنظام الديمقراطي بالجزائر.

إن المتتبع للأوضاع السياسية والأمنية بالجزائر يقر بأن هذه الأخيرة قد شهدت أوضاع غير مستقرة كانت ابتداء من 1988 التي تعتبرالانطلاقة الفعلية للبدئ في محاولة تكريس التحول الديمقراطي من خلال التغييرات التي مست النظام السياسي على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أما من الناحية الدستورية فقد تم إقرار دستور 23 فبراير 1989 كآلية رقابية تنظم عملية التحول إلى التعددية السياسية وفق قوانين تضمنها الدستور

1.2. مضمون دستور1989 فيما يخص مضمون التحول الديمقراطي

أول ما جاء به هذا الدستور هو إقرارمبدأ التعددية الحزبية والمنظمات المدنية والمجالس المنتخبة كخطوة أولى في مجال التشريع باعتبار أن الجزائر وإبان تلك الفترة كانت خاضعة لحزب جبهة التحرير الوطني الذي كان

مسيطرعلى مختلف الجوانب والمجالات، لقد تبنى هذا الدستور البعض من أحكام دستور 1976 ذات الطابع القانوني التنظيمي خصوصا ما يتعلق بتنظيم السلطات، كما تعتبر الشرعية الدستورية والإسلام مصدر من بين المصادرالتي اعتمد عليها هذا الدستور والتي تعني اتخاذ السياسات والقرارات استنادا لما ينص عليه الدستور باعتباره قانون وضعي لتسهيل عمل السلطات وتنظيمها.

أما الإسلام فاعتبر أيضا مصدر مهم لقيام الدستور الجديد، وذلك استنادا لما نصت عليه المادة 02 من الدستور" بأن الإسلام دين الدولة" حتى يتسنى لمختلف المؤسسات العمل بما تضمنه الشرع والدين الإسلامي.

تضمن دستور 1989 مايلي:

- إضفاء الطابع الجمهوري إذ أصبحت المادة الأولى تتضمن شعار الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وإلغاء مصطلح الاشتراكية حتى تصبح بالتسيير الفعال لشؤون البلاد بعيدا عن النهج الاشتراكي.

جاء دستور 1989مخالف لبقية الدساتير السابقة فيما يخص المبادئ الديمقراطية التي يقوم عليها من فصل السلطات، التعددية الحزبية، الملكية الخاصة... فكلها جاءت منظمة ليصنف الدستور في خانة دساتير القوانين لا في خانة دساتير البرامج[9]

- لم يختلف هذا الدستورعن البقية فيما يخص تأكيد المواد الثلاثة منه المادة 01 والتي تظهر الطابع الجمهوري لدولة، المادة 02 التي تأكد أن الإسلام دين الدولة والمادة 03 اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، ضف إلى ذلك أن يبقى الشعب مصدر كل السلطات حسب نص المادة 06 والتي تنص على أنه بإمكانه ممارسة سيادته بواسطة ما يختاره لنفسه من مؤسسات.[10]
- إعادة النظر في تنظيم سلطات الدولة فعلى عكس دستور 1976،[11] الذي دمج بين السلطات جاء دستور 1989 بمثابة رد فعل له إذ اعتمد مبدأ

الفصل بين السلطات حتى تطغى الصفة الدستورية على الشرعية الثورية المعمول بها في ظل دستور 1976

- كما تضمن الدستور الحالي تقليص بعض صلاحيات رئيس الجمهورية وأعطاه حق في تعيين رئيس الحكومة الذي يتولى هو أعمال الحكومة بدل الرئيس، كما جعل السلطة التنفيذية ثنائية بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة
- فيما يخص عمل السلطة التشريعية خولى لها مهمة إعداد القوانين ومناقشتها والتصويت عليها وممارسة الرقابة على مختلف أعمالها إلا أنها تبقى خاضع لسلطة التنفيذية المتمثلة في شخص الرئيس الذي له الحق في طلب قراءة ثانية لأي قانون ثم التصويت عليه ليتم اللجوء إلى الاستفتاء في حالة رفض طلبه
- أما فيما يخص السلطة القضائية في ظل دستور 1989 كانت مستقلة حسب نص المادة 129، ليأتي القانون 89-21 المؤرخ في 12 ديسمبر 1989 والذي تضمن القانون الأساسي للقضاء فكرس مبدأ الاستقلالية من خلال توفير الحماية والاستقرار من مختلف الضغوطات والتدخلات التي يمكن أن تأثر على أداء مهمته

أما مكانة الجيش في ظل دستور 1989 فقد تم إبعاده عن الحياة السياسية و أوكله مهمة الدفاع عن وحدة التراب الوطني وضمان أمن وسلامة البلاد من المخاطر والتهديدات المحيطة بها وهذا ما تضمنته المادة 124التي تنص على أن" تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي تمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية وحماية مصالحها البرية والجوية ومختلف أملاكها"[12]

إذا من خلال التطرق لأهم القوانين وتنظيم السلطات التي أضافها دستور 1989 لجملة القوانين السابقة يظهر جليا أن الجزائر استطاعت من خلال هذا الدستور:

- التخلي عن نظام الحزب الواحد الذي كان يسيطر على مختلف شؤون البلاد وفي مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا ما مهدى الطريق لتعددية الحزبية.
- التخلي عن النهج الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق كنظام اقتصادي تم التوصل إليه بعد التغيرات التي حدثت على الصعيدين الوطني والدولي بحيث أصبح لزام على الجزائر أن تنتهج هذا الوضع الإقتصادي.
- اقرار مبدأ التعددية الحزبية بفتح المجال أما الأحزاب الراغبة لترشح.

2.2 القيمة القانونية لدستور 1989

هذا الدستور لم يأتي من باب الصدفة وإنما سبقته أحداث متسلسلة مهدت الطريق لظهوره، وجاء تلبية للمطالب المجتمعية التي مثلتها أحداث أكتوبر 1988 التي خلفت خسائر مادية وبشرية حوالي 189 قتيلا و1442 جريحا هذا حسب الإحصائيات الرسمية التي جاءت بها وزارة العمل والشؤون الإجتماعية ووزارة العدل اللتان تكلفتا في ضوء خطاب رئيس الجمهورية بتاريخ 10-10-1988 وقرار مجلس الوزراء 06-12-1988الرامي إلى تعويض عائلات الضحايا[13]

فرغبة من رئيس الجمهورية وخوفا منه على أمن وسلامة التراب الوطني وعلى استقرار المؤسسات السياسية باعتباره حامي الدستور وممثل الأمة، ماكان له إلا أن يستجيب للحوار والبحث عن الحل الأمثل للفصل في شؤون وقضايا الأفراد، بالفعل كان ذلك في خطاب 10 أكتوبر 1988 الذي تضمن وعود بجملة من الإصلاحات السياسية والدستورية في مختلف المجالات التي شغلت

اهتمام الأفراد وأثارت سخطهم وغضبهم، بحيث جاء في صلب الخطاب دليل على شمولية الإصلاحات التي تم إقراره من قبل الرئيس حسب الفقرة الموالية:" **إن هناك مشروعا سوف يقدم إلى الشعب للبث فيه للإصلاح السياسي في كافة المجالات "**

" إن هذا البرنامج كامل وشامل ينطلق من الإصلاحات الإقتصادية والتعليمية و التربوية إلى المستوى السياسي لأن هذه الإصلاحات لا يمكنها أبدا أن تكون جزئية لأن ذلك يسبب خلال وتناقضا في دستورنا وقوانيننا" وكان ذلك بالفعل ما تم العمل على تجسيده على أرض الواقع استجابة للمطالب المجتمعية رغبة منهم في تحسين الظروف المعيشية [14]

3.التحديات والرهانات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي بالجزائر

إن عملية التحول نحو الديمقراطية تواجهها عادة جملة من الصعوبات لكنها غير مستحيلة، بل يمكن مواجهتها إذا ما تم تشريحها[15]، أما الجزائر والوضع الذي شهدته يرجع ضعف تجسيد هذه العملية لعدة أسباب متداخلة فيما بينها منها الداخلية ومنها الخارجية

أولا: التحديات الداخلية

فمن الناحية الداخلية تعددت العوامل وتداخلت بين ماهي سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية

التحديات السياسية: وتتمثل في

- القيادة السياسية الحاكمة انذاك والمتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الثوري الذي استولى على السلطة ويعتبر هو المسير لمختلف شؤون البلاد[16]، فعدم تنحيه من السلطة يفقد النظام شرعيته في تحقيق التداول السلمي على السلطة الذي يعتبر من بين مبادئ النظام الديمقراطي، ولذلك اعتبرت القيادة الحاكمة منذ تلك الفترة مسيطرة ولا تسمح لباقي الأحزاب السياسية

بالوصول إلى السلطة وهذا مايعاب عن النظام السياسي الجزائري الذي باشر بجملة الاصلاحات السياسية والدستورية لكنه بقي خاضع لسلطة الحزب الواحد الذي كانت غايته المحافظة على مكانته السياسية بكل الطرق التي تضمن ذلك دون مراعاة مبدأ التداول السلمي على السلطة الذي يعتبر من بين المبادئ الأساسية لتحول الديمقراطي.

- **تدخل الجيش في السياسة:** من بين العراقيل التي وقفت عائق أمام نجاح التجربة الديمقراطية بالجزائر هو تدخل المؤسسة العسكرية في الجانب السياسي وتدخله في صناعة القرار وهيمنتها على مختلف نواحي الحياة[17]، وذلك راجع إلى المشروعية الثورية التي اكتسبها الجيش من خلال وقوفه ومقاومته أثناء الثورة التحريرية بذلك بقيت السلطة تحتفظ بولائها له رغم مرورالسنوات وتغير الحكومات وحتى أنه أصبح له دور كبير ومساهم في تحقيق التنمية الشاملة في البلاد.

- **علاقة السلطة بالحركة الإسلامية:** فلطالما ارتبط النظام السياسي بالانتشار الموسع للحركات الإسلامية خصوصا المتطرفة منها والتي عملت على اسقاط النظام وافقاده الشرعية التي يقوم عليها من خلال العمل على تسيس الدين لذلك برز الصراع بين الطبقة الحاكمة والحركات الإسلامية القائمة.

- مسألة التنوع: إن من بين العوائق أيضا التنوع في التركيبة السكانية للجزائر التي تنوعت واختلاف معها التنوع الثقافي العرقي واللغوي والقبلي، فبذلك نشبت عدة صراعات بين النخب الحاكمة بسبب اختلاف معتقداتها خصوصا وأن النمط الغالب على المجتمع الجزائري إبان تلك الفترة يغلب عليه الطابع القبلي العشيري وذلك ماصعب من عملية التواصل بين شرائح المجتمع لتطبيق البرامج التنموية وتفعيل الديمقراطية

- الممارسات المشوهة : والتي نقصد بها مختلف مظاهر الفساد والبيروقراطية التي انتشرت بكثرة بسبب ضعف الجهاز الرقابي وعدم قدرته على ممارسة

مهمته المتمثلة في محاربة الفساد وحماية البلاد من الأعمال التخريبية، اذ شهدت الجزائر انتشار عدة ممارسات خارجة عن القانون كالرشوة والإختلاسات بغية الوصول إلى المناصب العليا في الدولة[18]

التحديات الإقتصادية:

تعتمد الجزائر بدرجة كبيرة على الإقتصاد الريعي بنسبة 98% في مختلف الأنشطة و الممارسات المختلفة بذلك ارتبطت عملية التحول الديمقراطي بالإقتصاد الوطني، إذ تم انتهاج سياسة الخوصصة أثناء مرحة التحول لكنها سرعان ما فشلت لأنها تزامنت مع فترة انهيار أسعار البترول التي عرفتها الجزائر مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والتي أثرت على مسار عملية التحول نحو اقتصاد السوق الذي انتهجته الجزائر تماشي والوضع الدولي العالمي وما فرضه من سياسات وشروط كان لزام على الدولة أن تقتدي بها لكن سرعان ما باءت تلك المحاولات بالفشل لأنها بسبب العراقيل التي واجهتها من بينها شح الموارد الإقتصادية والتركيز على المحروقات في مختلف السيايات والبرامج الإصلاحية والتنموية التي انتهجتها الدولة وذلك ماجعل عملية التحول الديمقراطي تبقى بعيدة كل البعد عن وصولها للغاية التي سطرت لأجلها.[19]

التحديات الإجتماعية:

والتي تمثلت في التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، فبالنظر لطبيعة الثقافة السائدة إبان تلك الفترة يظهر جليا أن الشعب الجزائري كان يعاني من التهميش والكثير من المشاكل الإجتماعية من فقر وأمية، بطالة دفعت بهم للمطالبة بتحسين أوضاعهم أين تم الخروج إلى الشوارع منددين السلطات بضرورة التدخل الفوري للإستجابة لانشغالاتهم، لكن الوضع كان مخالف لذلك بسبب تداخل المتغيرات الدولية في مختلف السياسات الإصلاحية وهي التي فرضت على الجزائر انتهاج سياسات مفروضة عليها ولا تعكس الإرادة الشعبية، ولم تستجب لتطلعات الأفراد اللذين كانو يعانون من الحرمان والفقر، إذ

لايعقل أن نطبق مبادئ الحكم الديمقراطي في ظل تواجد مثل هذه المظاهر التي لا تمد بأية صلة للمبادئ الديمقراطية وبذلك بقيت هذه الاخيرة تعاني من ضعف التطبيق [20]

ثانيا: التحديات الخارجية

لقد كان للعالم الخارجي تأثير مباشر على فشل عملية التحول الديمقراطي بالجزائر، ففي البداية اعتبر بمثابة محفز لنشر الديمقراطية في مختلف ربوع العالم خاصة دول العالم الثالث، باعتبار أن ذلك يخدم مصالحها من خلال تدخلها في الشؤون الداخلية لدول واستغلالها بما يخدم مصلحتها الشخصية على حساب المصالح العامة، وعليه فمنذ أحداث11 سبتمبر 2001 تغير توجه الدول الغربية في دعمها لديمقراطيات، واعتبرت دول العالم الثالث بأنها منشأ الإرهاب والحركات الإسلامية التي شكلت هاجس لها، بذلك تخلت عن دورها في تطبيق عملية التحول الديمقراطي كمبدأ وأبت إلا أن تترك الدول تلك على حالها واستغلالها بما يخدمها وحتى الجزائر اعتبرت من بين تلك الدول[21]

ثانيا: الرهان المستقبلي لتفعيل عملية التحول الديمقراطي بالجزائر

نظرا لأهمية الجزائروموقعها الإستراتيجي ومكانتها الدولية أصبحت محل اهتمام العديد من الدول، وقد ورد على لسان العديد من المفكرين والدارسين المختصين في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الجزائر على أن هذه الأخيرة بإمكانها أن تطبق الديمقراطية بشكل ناجح باعتبار أن لها مقومات تسمح لها بذلك، إذ يؤكد ذلك الكاتب " **جياكومولوتشياني** " Luciani Giacomo في تقديره بان الجزائر مرجحة لإتجاه نحوالديمقراطية وذلك راجع لنقاط التالية التي اعتبرها من مقومات الدولة الجزائرية التي تتمتع بها على غرار باقي دول العالم:[22]

- ان النظام السياسي الجزائري يتمتع بشرعية ثورية تاريخية تميزه عن باقي الأنظمة وذلك مكتسب من قيم الثورة التحريرية المجيدة.

- تاريخ علاقات الجزائر مع أوربا متجذر منذ القدم والماضي والحاضر يؤكد ذلك .
- إن المجتمع الجزائري يؤمن بالمساواة بين بني البشر أكثر مما يؤمن بذلك أي قطر عربي أخر
- غالبية سكان الجزائر متعلمين ومثقفين ما يعكس درجة رقي وحضارة الدولة وسكانها
- رغم المغالطات ورغم التدخلات الأجنبية ومحاولاتها العديدة لخلق العداوة بين أفراد الشعب إلى أن الجزائريين دائما يعلمون العالم درسا في الأخوة وفي التمسك ببعضهم البعض كما كان يقوم به المجاهدين إبان حرب التحرير، فالطابع الإنساني عند الفرد الجزائري ليس له مثيل في مختلف ربوع العالم، إذا يقفون وقفة رجل واحد ضد الإنفصال والتشردم.

إذا من خلال هذا الطرح الذي جاء به **"جياكومولوتشياني"** يمكن تقديم رهانات تمكن الدولة من إعادة النظر في بعض سياساتها لتفعيل عملية التحول الديمقراطي على النحو التالي:

- على الحكومة إصلاح نظامها القانوني والدستوري من خلال تطبيق وانتهاج مبادئ النظام الدمقراطي فيما يخص عمل السلطات وفصلها عن بعضها البعض للقيام بالاصلاحات التي منحها الدستور مع ضرورة ضمان استقلالية السلطة القضائية حتى تكون قراراتها بعيدة كل البعد عن الولاء لجهة معينة.
- إعادة النظر في النظام الحزبي والانتخابي مع ضمان شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها من أجل ترسيخ قيم الديمقراطية بعيد عن التزوير.
- ضرورة النظر في السياسات المنتهجة في إصلاح مختلف القطاعات في الدولة، كما ينبغي أن تراعى في ذلك الأولويات والمطالب الشعبية لتكون هناك ديمقراطية فعلية، لا أن يتم فرض مختلف السياست الإصلاحية من قبل المؤسسات الدولية العالمية كما حدث مع الجزائر في فترة الثمانينات إذ كان لزام

على الدولة الرضوخ لشروط الهيئات الدولية لمباشرة سياستها الإصلاحية التي فشلت لأنها لم تكن وليدة البيئة الداخلية ولم تعبر عن المطالب المجتمعية.

- باعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني تعتبر وسيط بين الدولة والشعب في رصد المطالب المجتمعية لهيئات المختصة وجب على الدولة إعطائها مكانة ودور أساسي لأنه من بين المبادئ التي يقوم عليها الحكم الديمقراطي، والجزائر لها ما يكفي من مؤسسات المجتمع المدني لذلك وجب الإعتناء بوجودها وتفعيلها.

- فصل العمل العسكري عن العمل السياسي، وابعاد المؤسسة العسكرية عن الحكم مع ابقائها على رأس الدولة تتولى مهمة حماية التراب الوطني من التهديدات الخارجية المحيطة به لضمان أمن وسلامة الأفراد وترك الشأن السياسي للمؤسسات السياسية التي كلفها الدستور القيام بصلاحياتها بشكل منتظم

- تعزيز دور الإعلام الحر وضرورة تحقيق تنمية بشرية في داخل الدولة لما لها من أهمية في كسب تأييد الأفراد وتحقيق الشرعية التي تضمن أمن وسلامة النظام السياسي وبذلك تمهد لتفعيل الديمقراطية وتحقيق عملية التحول الديمقراطي.[23]

الخاتمة:

من خلال ماسبق يمكن استخلاص أن الجزائر شهدت أقوى التحولات على مستوى نظامها السياسي إذا ماقرنت بباقي الدول العربية المجاورة، فقد تداخلت العوامل والأسباب لتكريس هذا التحول الذي جاء في ظروف متسارعة ومتداخلة مع بعضها البعض لم يدرس لها من قبل وهذا يعتبر من بين التحديات التي شكلت عائق أمام نجاح المسعى الديمقراطي بالجزائر بالإضافة لعدة تحديات أخرى إمتزجت بين ماهو سياسي وإقتصادي وإجتماعي وامتدت حتى للجانب الثقافي، كلها عقبات وقفت عائق أما الوصول إلى انتهاج النظام الديمقراطي الأمثل الذي يقوم على احترام الحقوق والحريات الفردية

مما سبق يمكن التوصل للإقتراحات التالية فيما يخص نجاح عملية التحول الديمقراطي بالجزائر:

ينبغي تهيئة المجتمع ذهنيا من خلال نشر الثقافة الديمقراطية بين الأفراد حتى يتسنى لهم معرفة المكانة التي يشغلونها في حدود دولتهم باعتبار أن الديمقراطية في الأساس هي حكم الشعب نفسه وبنفسه، بذلك ينبغي إشراك مختلف شرائح المجتمع بشكل طوعي في العمل السياسي من خلال فتح المجال للمشاركة السياسية التي تعبر عن توجهاتهم ومتطلباتهم الأساسية، فالإصلاح الذي يلقى النجاح الفعلي في التطبيق فوق أرض الواقع هو الذي يبنى من القاعدة الشعبية أي يكون بإرادة حرة معبرة عن تطلعات الأفراد، هذا عموما ما يمكن التوصل إليه من خلال هذه الورقة البحثية و تبقى عملية التحول الديمقراطي في الجزائر معقدة بتعقد المؤسسات السياسية وعدم الإلتزام الفعلي في تطبيق المبادئ العامة المنصوص عليها دستوريا.

الهوامش:

[1] مصطفى ابراهيم ، وأخرون ،(1960)، المعجم الوسيط، القاهرة، مطبعة مصر.ص216.

[2] Le petite Robert ,(1994).paris,puf .p96.

[3] Samuel, Huntington,(1996). Troisiéme vague : les Démocrattisation de la fin du xx siécle ,paris, edition noveau horizon. P121.

[4] محمد عابد، الجابري، (1954)، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.ص86.

[5] منصور، بلقيس أحمد، (2008)، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي" دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، القاهرة، مكتبة مديولي.ص29.

[6] مصطفى، بلعور، (2009-2010)،التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)،قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر03 بن يوسف بن خدة، الجزائر.ص27.

[7] نبيل، كريبش،(2009)، أفاق التحول الديمقراطي في ظل الموجة الرابعة،مجلة العلوم الإنسانية، المجلدأ، العدد 31 جوان 2009، ص231.

[8] محمد، محي الدين، (05-06 يونيو- حيزران 2006)، مسارت التحول الديمقراطي، تقرير موجز حسب التجارب الدولية و الدروس المستفادة والطريق قدما، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.ص06.

[9] عبد النور، ناجي، (2010)، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، القاهرة، دار الكتاب الحديث.ص88-89.

[10] المواد 1-02-03-04-05-06 من دستور 1989.

[11] دستور 1976.

[12] عبد النور، ناجي ، المرجع السابق، ص87-90.

[13] مقال نشر بجريدة المساء، 06-07أكتوبر، 1989.الصفحة الأخيرة

[14] السعيد، بو الشعير،(1989)، النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1989، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.ص59-60.

[15] حسام كصاي، الحشماوي، (2016)، التحول الديمقراطي في الوطن العربي،مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع، ص 75.

[16] أحمد صادق زاوي و فؤاد وراد ، الديمقراطية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة العلاقة السببية. المجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمنت، المجلد 05، العدد 01، ص157-158، ص164.

[17] اسماعيل، قيرة، وأخرون، (2009)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 317.

[18] محمد، مجدان، (2014)، العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والعوائق، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، ص66-68.

[19] سمير، قط، إشكالية الإنتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية " مقاربة بنيوية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017، ص232.

[20] اسماعيل،معراف، (2013)، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقةالعربية،ديوان المطبوعات الجامعية، ص98.

[21] محمد،مجدان، المرجع السابق، ص 68.

[22] مصطفى، بلعور، أطروحة دكتوراه، المرجع السابق، ص 295.

[23] الهام نايت سعيدي، طبيعة عملية التحول الديمقراطي، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة ص 84.

قائمة المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

المصادر:

- دستور 1989.
- دستور 1976.

المؤلفات:

1) ابراهيم مصطفى، وأخرون ،(1960)، المعجم الوسيط، القاهرة، مطبعة مصر.
2) الجابري، محمد عابد، (1954)، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
3) الحشماوي، حسام كصاي، (2016)، التحول الديمقراطي في الوطن العربي،مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع.
4) بلقيس أحمد، منصور، (2008)، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي" دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، القاهرة، مكتبة مديولي.
5) بو الشعير، السعيد،(1989)، النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1989، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
6) قيرة، اسماعيل وأخرون، (2009)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
7) معراف، اسماعيل،(2013)، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقةالعربية،ديوان المطبوعات الجامعية.
8) ناجي، عبد النور، (2010)، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، القاهرة، دار الكتاب الحديث.

الأطروحات:

1) بلعور، مصطفى، (2009-2010)،التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)،قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر03 بن يوسف بن خدة، الجزائر.

المقالات:

1) زاوي أحمد صادق و وراد فؤاد، الديمقراطية و النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة العلاقة السببية. المجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمنت، المجلد 05، العدد 01.
2) قط، سمير، إشكالية الإنتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية " مقاربة بنيوية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017.
3) كريبش،نبيل، (2009)، أفاق التحول الديمقراطي في ظل الموجة الرابعة،مجلة العلوم الإنسانية، المجلدأ، العدد 31 جوان 2009.
4) مجدان، محمد، (2014)، العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والعوائق، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05.
5) نايت سعيدي، الهام ، طبيعة عملية التحول الديمقراطي، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة.
6) مقال نشر بجريدة المساء، 06-07أكتوبر، 1989.الصفحة الأخيرة

المداخلات:

1) محي الدين، محمد، (05-06 يونيو- حيزران 2006)، مسارت التحول الديمقراطي، تقرير موجز حسب التجارب الدولية و الدروس المستفادة والطريق قدما، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ب- المراجع باللغة الفرنسية:

1) Le petite Robert ,(1994).paris,puf .p96.

2) Samuel, Huntington,(1996). Troisiéme vague : les Démocrattisation de la fin du xx siécle ,paris, edition noveau horizon. P121.